الطموحات المعلقة على القمة الاقتصادية العربية القادمة

بقلم :

د. م نادر رياض

أما وقد بدا فى الافق ما ينبىء بقرب انعقاد قمة عربية تتمشى توجهاتها مع احتياجات العصر فى العالم العربى لتتواكب مع المستجدات العالمية ألا وهى القمة الاقتصادية التنموية الاجتماعية المقرر لها أن تنعقد فى يناير من العام القادم بالكويت، وما احوجنا اليوم ونحن ننظر بعين الإعجاب للتجربة الاوروبية المبهرة والتى بدأت بالسوق الاوروبية المشتركة وانتهت بالوحدة الاوروبية والتى كانت معابرها التوافق والتناغم المرحلى فى توفيق جميع عناصر الاختلاف لتصبح عناصر توافق واتفاق بدءا من المواصفات القياسية للسلع والمنتجات- علامات المرور ولوحات السيارات مرورا بالقوانين ذات العلاقة مثل قوانين العمل- المصارف- الاستثمار- التجارة- الملكية الفكرية- الضرائب- الجنسية- ألوان سيارات الشرطة- شبكات المعلومات والربط بينها، وإنتهاءا بتوحيد العملة رغم ما اكتنف ذلك من تنازل مؤلم لعملات كان لها أمجادها ومدلها القومى مثل المارك الالمانى والفرنك الفرنسى وغيرها ليحل محلها اليورو وهو ما اتفق على تسميته العمل على توحيد الانظمة المؤسسية التى تمثل البنية الاساسية للتكامل الاقتصادى منحية جانبا الجانب السياسى ليأتى فى المرحلة الاخيرة من منظومة العمل الوحدوى الرائع الذى يترك لكل دولة حرية إدارة شئونها من خلال مجالسها التشريعية والنيابية المحلية والتى تتكامل من خلال تمثيلها فى البرلمان الاوروبى الفيدرالى.

والامر ليس بخاف اننا فى الوطن العربى الكبير كنا الاسبق فى تبنى هذا الاتجاه من خلال تجارب الوحدة متكررة الاتماط بين دول مختلفة انتهت فى كل حالة بانفصال تعددت أسبابه والنتيجة واحدة، ولعل الباحث فى حتمية الانفصال التى تلى كل حركة وحدة التيقن من ان السبب فى ذلك اننا بدأنا بالوحدة السياسية ونحينا جانبا السعى وراء التوفيق المؤسسى بين هذه الدول وأهمية ان يدعم ذلك الجانب الاقتصادى وهو وقود الحياة ومستهدفها فى نهاية المطاف ففتحنا الباب لاوجه الخلاف والاختلاف والفرقة والبغضاء وهو مجال رحيب لتفاقم عوامل الهدم.

أما ونحن على مشارف مؤتمر القمة الاقتصادية التنموية الاجتماعية فان السؤال يطرح نفسه من أين نبدأ؟ وما هى محاور العمل البناء الذى يجمع ولايفرق.. يعظم ولا يبدد ويؤتى ببرنامج عمل يجتمع حوله كل الاطراف فى منظومة عمل ايجابية؟.

وماهي الاجندة التي اذا ما طرحت تلقى اتفاقا ومجالا للعمل؟

لعل الخطوة الاولى تكون فى ترتيب الاولويات حسب أهميتها وجاهزيتها للأخذ بها فى سلاسة ويسر لدفع وتعزيز التعاون العربى المشترك نوجز اهمها فى:

اولا: الإسراع فى تطبيق القرارات والاحكام اللازمة لتفعيل السوق العربية المشتركة وإطلاق آلياتها اذ ان إقامة السوق العربية باتت مطلبا قوميا ملحا طال الحديث عنه لفترة امتدت اكثر من ٣٠ عاما.

والأمر ليس بخاف ان توازن المسيرة الاقتصادية يرتبط بالبشر والمال والارض أما نجاحها فيتحاج بجانب ذلك إلى الميزة التنافسية او إرساء مفهوم الميزة التنافسية «competitive advantage»، وإلا بقينا عند حد الكفاية فى الانتاج والعدالة فى ا لتوزيع وهو حد لاتستقيم معه اية طموحات، ونحن فى غنى عن بيان إمكانيات العالم العربى المتاحة وغير المفعلة فى هذه المجالات الثلاثة.

اما الميزة التنافسية غير المختلف عليها فإنهما هى مفهوم التكامل الاقتصادى العربى الهادف للوصول إلى الوحدة الاقتصادية وهو مبدأ كنا أول من نادى به وتم وضع خطط طموح وجيدة ولكن غياب الإرادة فى التنفيذ جعل منها افكارا إيديولوجية أخذها الغرب وسبقناه مثال لذلك التجربة الاوروبية- التى بدأت بعدنا بأحقاب- أصبحت فى مقدمة قصص النجاح على مستوى العالم وأثبتت إمكانية تحقيق تكتل اقتصادى بصرف النظر عن اختلاف الانظمة السياسية.

ثانيا: توحيد المؤسسات فى مختلف الاقطار العربية لتحقيق ما يسمى «تناغم» «Harmonizaton» وذلك بالعمل على إزالة كل ما يعترض طريق تلك المؤسسات والتى من أهمها:

١- إزالة مشكلة الكفيل او الإلزام بشريك محلى أمام المشروعات العربية.

٢- تجنب الازدواج الضريبى بين المشروعات متعددة الجنسيات العربية.

٣- تفعيل منظومة حماية الملكية الفكرية للحفاظ على العقول والمبتكرات العربية من السطو مما يشكل عاملا جاذبا للاستثمارات فى المنطقة.

ثالثا: تحقيق التوافق والتناغم بين القوانين المختلفة وذلك بإنشاء لجان متخصصة للعمل على إزالة التناقض بين القوانين المختلفة وأهمها:

١, توحيد المواصفات القياسية العربية بدءا بالتناغم بين المحلى منها بعضه البعض وكذا تنشيط حركة إصدار المواصفات العربية المتوافقة مع المواصفات العالمية بالمعدلات المطلوبة لإحداث التعاون الاقتصادى القائم على اساس توحيد المواصفات العربية.

٢- توحيد قوانين العمل اللازمة لتسهيل انتقال العمالة وتوفير المناخ المناسب لها بما يتيح للعمالة الفنية والماهرة حرية التنقل والعمل بين البلدان العربية تحت مظلة من القوانين تحميها من التعسف.

٣- تنقية وتحسين بيئة التشريعات القانونية المطبقة فى الاقطار العربية لتشجيع الاختراعات والابتكارات والنمو الاقتصادى والاستثمار فى جميع الاقطار العربية تحت مظلة صالحة وجذابة لنقل التكنولوجيا وتطبيقها وكذا محفزة للبحث العلمى.

٤- دعم سهولة انتقال رجال الاعمال بين الدول العربية بمنحهم تأشيرات سنوية وذلك عن طريق باسبور وتأشيرة تصدر عن جامعة الدول العربية خاصة برجل الاعمال بعد استيفاء العرض الامنى من كل دولة على حدة مما يزيد من مساحة الإسهام المباشر لدور الجامعة العربية فى إيجاد الحلول الإيجابية فى صورتها المتكاملة.

بقى ان نشير إلى جانب له اهميته وهو دور الإعلام الحيوى فى استقطاب الإنسان العربى إلى الإطار الجديد الذى نستهدف بوصف ذلك الإنسان أداة للتقدم وهو هدف هذا التقدم فى ذات الوقت وذلك بإبراز قصص النجاح للإنجازات العربية على مستوى الافراد والمؤسسات.

الطموحات المعلقة على القمة الاقتصادية العربية

د . م . نادر رياض

أما وقد بدا فى الأفق ماينبئ بقرب انعقاد قمة عربية تتماشى توجهاتها مع احتياجات العصر فى العالم العربى ليتواكب مع المستجدات العالمية ألا وهى القمة الاقتصادية التنموية الاجتماعية المقرر لها أن تنعقد فى يناير من العام القادم بالكويت ومأأحوجنا اليوم ونحن ننظر بعين الاعجاب للتجربة الأوروبية المبهرة والتى بدأت بالسوق الأوروبية المشتركة وانتهت بالوحدة الأوروبية والتى كانت معابرها التوافق والتناغم المرحلى فى توفيق كل عناصر الاختلاف لتصبح عناصر توافق واتفاق بدءا من المواصفات القياسية للسلع والمنتجات ـ علامات المرور ولوحات السيارات مرورا بالقوانين ذات العلاقة مثل قوانين العمل ـ المصارف ـ الاستثمار ـ التجارة ـ الملكية الفكرية ـ الضرائب ـ الجنسية ـ ألوان سيارات الشرطة ـ شبكات المعلومات والربط بينهما وانتهاء بتوحيد العملة رغم مااكتنف ذلك من تنازل مؤلم لعملات كان لها أمجادها ومدلولها القومى مثل المارك الألمانى والفرنك الفرنسى وغيرها ليحل محلها اليورو وهو مااتفق على تسميته العمل على توحيد الأنظمة المؤسسية التى تمثل البنية الأساسية للتكامل الاقتصادى منحية جانبا الجانب السياسى ليأتى فى المرحلة الأخيرة من منظومة العمل الوحدوى الرائع الذى يترك لكل دولة حرية ادارة شئونها من خلال مجالسها التشريعية والنيابية المحلية والتى تتكامل من خلال تمثيلها فى البرلمان الأوروبى الفيدرالى.

والأمر ليس بخاف أننا فى الوطن العربى الكبير كنا الأسبق فى تبنى هذا الاتجاه من خلال تجارب الوحدة متكررة الأنماط بين دول مختلفة انتهت فى كل حالة بانفصال تعددت أسبابه والنتيجة واحدة ولعل الباحث فى حتمية الانفصال التى تتلو كل حركة وحدة التيقن من أن السبب فى ذلك أننا بدأنا بالوحدة السياسية ونحينا جانبا السعى وراء التوفيق المؤسسى بين هذه الدول وأهمية أن يدعم ذلك الجانب الاقتصادى وهو وقود الحياة ومستهدفها فى نهاية المطاف ففتحنا الباب لأوجه الخلاف والاختلاف والفرقة والبغضاء وهو مجال رحيب لتفاقم عوامل الهدم.

أما ونحن على مشارف مؤتمر القمة الاقتصادية التنموية الاجتماعية فان السؤال يطرح نفسه من أين نبدأ؟ وماهى محاور العمل البناء الذى يجمع ولا يفرق ... يعظم ولا يبدد ويؤتى ببرنامج عمل يجتمع حوله كل الأطراف فى منظومة عمل ايجابية؟ وماهى الأجندة التى إذا ماطرحت تلقى اتفاقا ومجالا للعمل؟

لعل الخطوة الأولى تكون فى ترتيب الأولويات حسب أهميتها وجاهزيتها للأخذ بها فى سلاسة ويسر لدفع وتعزيز التعاون العربى المشترك نوجز أهمها فى :

أولا : الاسراع فى تطبيق القرارات والأحكام اللازمة لتفعيل السوق العربية المشتركة واطلاق آلياتها إذ ان اقامة السوق العربية بات مطلبا قوميا ملحا طال الحديث عنه لفترة امتدت أكثر من ٣٠ عاما.

والأمر ليس بخاف أن توازن المسيرة الاقتصادية يرتبط بالبشر والمال والأرض أما نجاحها فيحتاج بجانب ذلك إلى الميزة التنافسية أو ارساء مفهوم الميزة التنافسية وإلا بقينا عند حد الكفاية فى الانتاج والعدالة فى التوزيع وهو حد لاتستقيم معه أى طموحات ونحن فى غنى عن بيان امكانيات العالم العربى المتاحة وغير المفعلة فى هذه المجالات الثلاث.

أما الميزة التنافسية غير المختلف عليها فإنما هى مفهوم التكامل الاقتصادى العربى الهادف للوصول الى الوحدة الاقتصادية وتم وضع خطط طموح وجيدة ولكن غياب الارادة فى التنفيذ جعل منها أفكار ايديولوجية أخذها الغرب وسبقنا مثال لذلك التجربة الأوروبية ـ التى بدأت بعدنا بأحقاب ـ أصبحت فى مقدمة قصص النجاح على مستوى العالم وأثبتت إمكانية تحقيق تكتل اقتصادى بصرف النظر عن اختلاف الأنظمة السياسية.

ثانيا : توحيد المؤسسات فى مختلف الأقطار العربية لتحقيق مايسمى تناغم وذلك بالعمل على إزالة كل مايعترض طريق تلك المؤسسات والتى من أهمها : إزالة مشكلة الكفيل أو الالزام بشريك محلى أمام المشروعات العربية وتجنيب الازدواج الضريبى بين المشروعات متعددة الجنسيات العربية وتفعيل منظومة حماية الملكية الفكرية للحفاظ على العقول والمبتكرات العربية من السطو ممايشكل عاملا جاذبا للاستثمارات فى المنطقة.

ثالثا : تحقيق التوافق والتناغم بين القوانين المختلفة وذلك بإنشاء لجان متخصصة للعمل على إزالة التناقض بين القوانين المختلفة وأهمها : توحيد المواصفات القياسية العربية بدءا بالتناغم بين المحلى منها بعضه البعض وكذا تنشيط حركة اصدار المواصفات العربية المتوافقة مع المواصفات العالمية بالمعدلات المطلوبة لاحداث التعاون الاقتصادى القائم على أساس توحيد المواصفات العربية وكذلك توحيد قوانين العمل اللازمة لتسهيل انتقال العمالة وتوفير المناخ المناسب لها بما يتيح للعمالة الفنية والماهرة حرية التنقل والعمل بين البلدان العربية تحت مظلة من القوانين تحميها من التعسف.

وتنقية وتحسين بيئة التشريعات القانونية المطبقة فى الأقطار العربية لتشجيع الاختراعات والابتكارات والنمو الاقتصادى والاستثمارى فى كل الأقطار العربية تحت مظلة صالحة وجذابة لنقل التكنولوجيا وتطبيقها وكذا محفزة للبحث العلمى ومن المهم دعم سهولة انتقال رجال الأعمال بين الدول العربية بمنحهم تأشيرات سنوية وذلك عن طريق باسبور وتأشيرة تصدر عن جامعة الدول العربية خاصة برجل الأعمال بعد استيفاء العرض الأمنى من كل دولة على حده ممايزيد من مساحة الاسهام المباشر لدور الجامعة العربية فى ايجاد الحلول الايجابية فى صورتها المتكاملة.

بقى أن نشير إلى جانب له أهميته وهو دور الاعلام الحيوى فى استقطاب الانسان العربى الى الاطار الجديد الذى نستهدفه بوصف ذلك الانسان أداة للتقدم وهو هدف هذا التقدم فى ذات الوقت وذلك بإبراز قصص النجاح للانجازات العربية على مستوى الأفراد والمؤسسات.

جريدة الاهرام (صفحة ١٠ - ٢٠٠٨/١١/٩)

الطموحات المعلقة على القمة الاقتصادية العربية

■ بقلم:

د . م . نادر رياض

أما وقد بدا فى الأفق ماينبئ بقرب انعقاد قمة عربية تتماشى توجهاتها مع احتياجات العصر فى العالم العربى ليتواكب مع المستجدات العالمية ألا وهى القمة الاقتصادية التنموية الاجتماعية المقرر لها أن تنعقد فى يناير من العام القادم بالكويت وماأحوجنا اليوم ونحن ننظر بعين الاعجاب للتجربة الأوروبية المبهرة والتى بدأت بالسوق الأوروبية المشتركة وانتهت بالوحدة الأوروبية والتى كانت معابرها التوافق والتناغم المرحلى فى توفيق كل عناصر الاختلاف لتصبح عناصر توافق واتفاق بدءا من المواصفات القياسية للسلع والمنتجات - علامات المرور ولوحات السيارات مرورا بالقوانين ذات العلاقة مثل قوانين العمل - المصارف - الاستثمار - التجارة - الملكية الفكرية - الضرائب - الجنسية - ألوان سيارات الشرطة - شبكات المعلومات والربط بينهما وانتهاء بتوحيد العملة رغم ماكتنف ذلك من تنازل مؤلم لعملات كان لها أمجادها ومدلولها القومى مثل المارك الألمانى والفرنك الفرنسى وغيرها ليحل محلها اليورو وهو ماتفق على تسميته العمل على توحيد الأنظمة المؤسسية التى تمثل البنية الأساسية للتكامل الاقتصادى منحية جانبا الجانب السياسى ليأتى فى المرحلة الأخيرة من منظومة العمل الوحدوى الرائع الذى يترك لكل دولة حرية ادارة شئونها من خلال مجالسها التشريعية والنيابية المحلية والتى تتكامل من خلال تمثيلها فى البرلمان الأوروبى الفيدرالى.

والأمر ليس بخاف أننا فى الوطن العربى الكبير كنا الأسبق فى تبنى هذا الاتجاه من خلال تجارب الوحدة متكررة الأنماط بين دول مختلفة انتهت فى كل حالة بانفصال تعددت أسبابه والنتيجة واحدة ولعل الباحث فى حتمية الانفصال التى تتلو كل حركة وحدة التيقن من أن السبب فى ذلك أننا بدأنا بالوحدة السياسية ونحينا جانبا السعى وراء التوفيق المؤسسى بين هذه الدول وأهمية أن يدعم ذلك الجانب الاقتصادى وهو وقود الحياة ومستهدفها فى نهاية المطاف ففتحنا الباب لأوجه الخلاف والاختلاف والفرقة والبغضاء وهو مجال رحيب لتفاقم عوامل الهدم.

أما ونحن على مشارف مؤتمر القمة الاقتصادية التنموية الاجتماعية فان السؤال يطرح نفسه من أين نبدأ؟ وماهى محاور العمل البناء الذى يجمع ولا يفرق ... يعظم ولا يبدد ويؤتى ببرنامج عمل يجتمع حوله كل الأطراف فى منظومة عمل ايجابية؟ وماهى الأجندة التى إذا ماطرحت تلقى اتفاقا ومجالا للعمل؟

لعل الخطوة الأولى تكون فى ترتيب الأولويات حسب أهميتها وجاهزيتها للأخذ بها فى سلاسة ويسر لدفع وتعزيز التعاون العربى المشترك نوجز أهمها فى :

أولا : الاسراع فى تطبيق القرارات والأحكام اللازمة لتفعيل السوق العربية المشتركة واطلاق آلياتها إذ ان اقامة السوق العربية بات مطلبا قوميا ملحا طال الحديث عنه لفترة امتدت أكثر من ٣٠ عاما.

والأمر ليس بخاف أن توازن المسيرة الاقتصادية يرتبط بالبشر والمال والأرض أما نجاحها فيحتاج بجانب ذلك إلى الميزة التنافسية أو ارساء مفهوم الميزة التنافسية وإلا بقينا عند حد الكفاية فى الانتاج والعدالة فى التوزيع وهو حد لاتستقيم معه أى طموحات ونحن فى غنى عن بيان امكانيات العالم العربى المتاحة وغير المفعلة فى هذه المجالات الثلاث.

أما الميزة التنافسية غير المختلف عليها فإنما هى مفهوم التكامل الاقتصادى العربى الهادف للوصول الى الوحدة الاقتصادية وتم وضع خطط طموح وجيدة ولكن غياب الارادة فى التنفيذ جعل منها أفكار ايديولوجية أخذها الغرب وسبقنا مثال لذلك التجربة الأوروبية - التى بدأت بعدنا بأحقاب - أصبحت فى مقدمة قصص النجاح على مستوى العالم وأثبتت إمكانية تحقيق تكتل اقتصادى بصرف النظر عن اختلاف الأنظمة السياسية.

ثانيا : توحيد المؤسسات فى مختلف الأقطار العربية لتحقيق مايسمى تناغم وذلك بالعمل على إزالة كل مايعترض طريق تلك المؤسسات والتى من أهمها : إزالة مشكلة الكفيل أو الالزام بشريك محلى أمام المشروعات العربية وتجنيب الازدواج الضريبى بين المشروعات متعددة الجنسيات العربية وتفعيل منظومة حماية الملكية الفكرية للحفاظ على العقول والمبتكرات العربية من السطو مما يشكل عاملا جاذبا للاستثمارات فى المنطقة.

ثالثا : تحقيق التوافق والتناغم بين القوانين المختلفة وذلك بإنشاء لجان متخصصة للعمل على إزالة التناقض بين القوانين المختلفة وأهمها : توحيد المواصفات القياسية العربية بدءا بالتناغم بين المحلى منها بعضه البعض وكذا تنشيط حركة اصدار المواصفات العربية المتوافقة مع المواصفات العالمية بالمعدلات المطلوبة لاحداث التعاون الاقتصادى القائم على أساس توحيد المواصفات العربية وكذلك توحيد قوانين العمل اللازمة لتسهيل انتقال العمالة وتوفير المناخ المناسب لها بما يتيح للعمالة الفنية والماهرة حرية التنقل والعمل بين البلدان العربية تحت مظلة من القوانين تحميها من التعسف.

وتنقية وتحسين بيئة التشريعات القانونية المطبقة فى الأقطار العربية لتشجيع الاختراعات والابتكارات والنمو الاقتصادى والاستثمارى فى كل الأقطار العربية تحت مظلة صالحة وجذابة لنقل التكنولوجيا وتطبيقها وكذا محفزة للبحث العلمى ومن المهم دعم سهولة انتقال رجال الأعمال بين الدول العربية بمنحهم تأشيرات سنوية وذلك عن طريق پاسبور وتأشيرة تصدر عن جامعة الدول العربية خاصة برجل الأعمال بعد استيفاء العرض الأمنى من كل دولة على حده ومايزيد من مساحة الاسهام المباشر لدور الجامعة العربية فى ايجاد الحلول الايجابية فى صورتها المتكاملة.

بقى أن نشير إلى جانب له أهميته وهو دور الاعلام الحيوى فى استقطاب الانسان العربى الى الاطار الجديد الذى نستهدفه بوصف ذلك الانسان أداة للتقدم وهو هدف هذا التقدم فى ذات الوقت وذلك بإبراز قصص النجاح للانجازات العربية على مستوى الأفراد والمؤسسات.

جريدة الاهرام - الطبعة العربية (صفحة ٩ - ٢٠٠٨/١١/٩)